تحديات انهيار أسعار النفط وتراجع العوائد في الجزائر

Accepted paper 31/12/2018 **Received date** :**29/05/2019**

1- شبورو سليم طالب دكتوراه جامعة أبو بكر بلقا يد – تلمسان – الجزائر
Chebourousalim1978@yahoo.com
2- حميد تومي طالب دكتوراه جامعة أبو بكر بلقا يد – تلمسان – الجزائر
Mahfoud.toumi@yahoo.com

الملخص:

تتناول هذه الدراسة التعريف بالعوائد النفطية باعتبار أن النفط أثبت جدارته وأهميته في حشد الموارد المالية اللازمة لتغطية احتياجات الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مع محاولة الوقوف على الوضعية الراهنة لازمة أسعار النفط وأسباب انهيارها والتي أبانت عن نقائص و ثغرات في الاقتصاديات النفطية حتمت على الدول النفطية وضع تحدي هو البحث على أدوات بديلة خارج قطاع المحروقات قصد الاستفادة منها في سبيل دفع عجلة التنمية في ظل شح مواردها المالية نتيجة تراجع أسعار النفط.

الكلمات المفتاحية: العوائد النفطية، التنمية الاقتصادية، أسعار النفط ، أدوات بديلة .

ABSTRACT:

This study deals with the definition of oil revenues as oil proved its worth and importance in mobilizing the necessary financial resources to cover the needs of countries to achieve economic and social development, while trying to determine the current situation of

the oil price crisis and the reasons of its collapse, which showed the shortcomings and gaps in the oil economies. The challenge is to look at alternative tools outside the hydrocarbon sector in order to benefit from them in order to accelerate development in light of the scarcity of financial resources due to the decline in oil prices. Keywords: oil revenue, economic development, oil prices, alternative tools..

مقدمة:

من المؤكد أن العوائد النفطية لا تتبع مسار معلوم وهدا راجع لانخفاض الأسعار، الشيء الذي يؤكد هدا الطرح أزمت انخفاض أسعار النفط الراهنة (مند منتصف2014) التي ألقت بظلالها على مختلف الاقتصاديات النفطية، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدول المنتجة للنفط سواء من داخل منظمة الدول المنتجة و المصدرة للنفط "الأوبك " أو من خارجها (اجتماع فينا الأخير)، إلا انه لا تزال الأسعار في تقلب ومن الصعب التنبؤ بها، فبتالي اظهر هدا الوضع وبصفة خاصة مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري الذي حتم إعادة التفكير والبحث عن حلول مناسبة من شانها ضبط الأوضاع المالية والاقتصادية للتجنب أزمة اقتصادية اجتماعية واستغلال الفوائض ضمن بدائل للخروج من تبعية المحروقات التي تميز الاقتصاد الجزائري مد الاستقلال .

و على ضوء ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي :

- **ما مدى مساهمة العوائد النفطية في إنعاش الاقتصاد الجزائري؟ وكيف يمكن للجزائر أن تستفيد من هذه العوائد من خلال وضع آليات بديلة من شانها دفع عجلة التنمية خارج المحرقات على ضوء الوضع الراهن لأسعار النفط.**

وللإجابة عن هذا التساؤل نصوغ الفرضيات التالية:

- ❖ تساهم العوائد النفطية في إنعاش الاقتصادي و تحقيق التنمية الاقتصادية .
- ❖ تعتبر العوائد النفطية عنصر أساسي في التركيبة الاقتصادية للجزائر .

❖ هناك عدة بدائل مهمة في يد الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية في ظل شح الموارد المالية نتيجة انخفاض أسعار النفط للتخلص من تبعية المحروقات.

هدف الدراسة: تتلخص أهداف البحث فيما يلي:

– التعرف على مدى تطور العوائد البترولية و الاطلاع على مدى أهميتها بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

– بيان أسباب انهيار أسعار النفط في الآونة الأخيرة.

– بيان ضرورة وحتمية البحث عن آليات بديلة تنعش الاقتصاد الجزائري للمواجهة صدمات النفط.

منهجية الدراسة: لتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائما لعرض المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة وذلك من أجل تجميع المعلومات والحقائق المتعلقة بالموضوع ثم تحليلها ثم تبويبها للوصول إلى معرفة تفصيلية بالموضوع.

ولكي تحقق هذه الدراسة الأهداف المرجوة منها و الإجابة على التساؤلات، سيتم معالجة المحاور التالية:

- ✓ المحور الأول: واقع عائدات البترول في الاقتصاد الجزائري
- ✓ المحور الثاني: أسباب انخفاض أسعار النفط
- ✓ المحور الثالث: تحديات الاقتصاد الجزائري وحتمية ولوج إلى بدائل خارج المحروقات.

1 –واقع عائدات البترول في الاقتصاد الجزائري:

1–1– مفهوم العائدات البترولية:

بشكل عام يمكن تعريف العوائد البترولية بأنها « تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم ، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط ، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد »[1].

1–2– تطور العائدات البترولية في الجزائر:

إن قرار منظمة الدول المصدرة للبترول الأوبك (ومنها الجزائر) بمراجعة أسعار النفط من خلال تقيم البرميل بقيمته الحقيقية والدي تجسد في سنة 1973 بزيادة أسعار البترول من 3 دولار للبرميل الواحد إلى 12 دولار لبرميل من نفس السنة (400%) مكن من الاستفادة من تدفقات مالية ضخمة للدول النفطية وصفة خاصة الجزائر.

حيث يمكن رصد تطور العائدات النفطية الجزائرية بداية من السبعينيات ، بسب حرب أكتوبر 1973 من خلال استخدام النفط كسلاح و كدا الحرب الإيرانية سنة 1979 حيث عرفت عائدات منظمة الأوبك وبصفة خاصة الجزائر ارتفاعا محسوسا خلال هده الفترة إلى غاية منتصف الثمانينيات ،تليها فترة 1986الى غاية 1999 والتي عرفت انهيارا سعار البترول بشكل مفاجئ وبالتالي انحصار مصادر تمويل الاقتصاد الوطني المعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، تليها فترة 2000 إلى غاية منتصف سنة 2014 حيث مع مطلع سنة 2000 حققت السوق النفطية العالمية ارتفاعا محسوسا لأسعار النفط انعكست ايجابيا على تطور الإيرادات النفطية لدول الأوبك عامة والجزائر خاصة لتعرف سنة 2014 انهيارا في اسعار النفط العالمي بشكل حاد ومفاجئ مع منتصف العام من 110دولارلبرميل شهر جوان لتصل الى 30 دولار للبرميل مطلع سنة 206 بمعدل تجاوز 72% .

الشكل رقم(01) : يوضح تطور اسعار النفط مند السبعينات عبر العالم

المصدر: تقرير المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية .تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون

www.dohainstitute.org

يتضح من خلال المنحنى الممثل لمسار سعر البرميل من النفط، أن هذه الأخيرة عرفت عدة تغيرات راجعة لمجموعة أسباب سياسية، اقتصادية حتى اجتماعية، ونلاحظ من المنحنى أن أسعار النفط كانت تعرف مستويات دنيا في

الفترة ما قبل الثمانينات إلى غاية نهاية التسعينات أين فاق سعر البرميل 100دولار للبرميل وهذا راجع إلى ارتفاع الطلب في الصين، ليعاود الانخفاض بعد الثورة الليبية إلى يومنا هذا.

الشكل رقم (02): يوضح تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر(1970–2015)

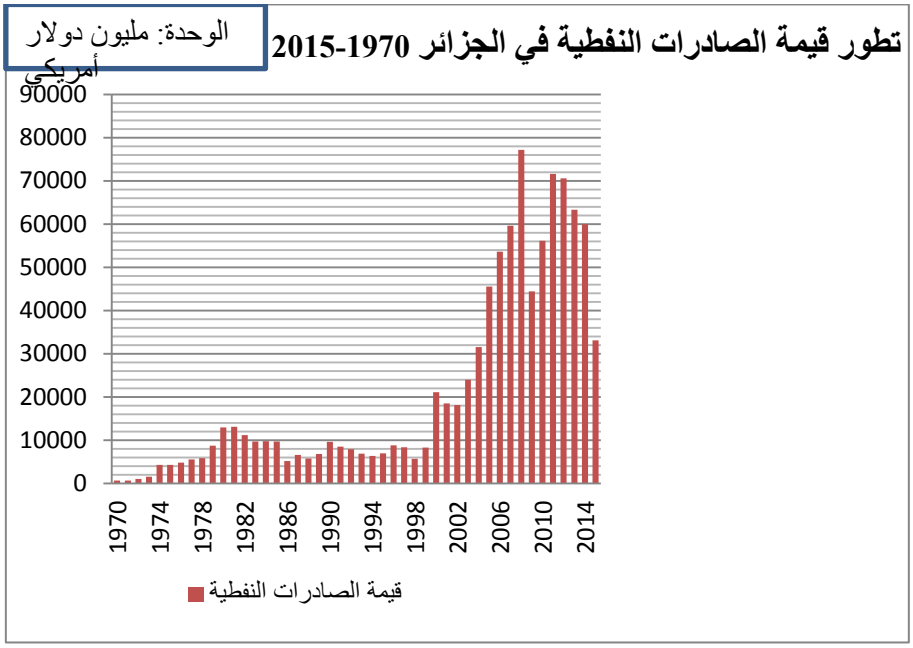

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا للتقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات: 2015.2008.2005.2002

Opec annual statistical bulltein – .

2005–2016at: www.opec.org

هذا المخطط يبين تطور الصادرات النفطية للجزائر للفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2015 أي إر بوادر الأزمة النفطية، يظهر أن الصادرات النفطية الجزائرية من 1970 إلى 2000 لم تتجاوز 10000 مليون دولار وهذا نفسرة بقيمة أسعار البرميل الواحد، ولكن منذ سنة 2000 عرفت أسعار النفط رواجا وارتفاعا ما انعكس

على الصادرات البترولية بالإيجاب حيث بلغت سنة 2007 حوالي 80000 مليون دولار، ومع انخفاض الأسعار مطلع جويلية 2015 بدأت الصادرات في التراجع ما يبين أن الأسعار تؤثر بصفة كلية في الصادرات البترولية الجزائرية.

2 – أهمية العائدات النفطية بالنسبة للاقتصاد الجزائري .

تظهر أهمية البحبوحة المالية المحققة بفضل المحروقات خاصة مع مطلع سنة 2000 في تحسن مؤشرات المستوى الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر ، حيث تحقق ما يلي:

2-1– بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (PIB):

الشكل رقم (03):يوضح أثر ارتفاع العائدات النفطية على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (PIB) في الجزائر (2006- 2015)

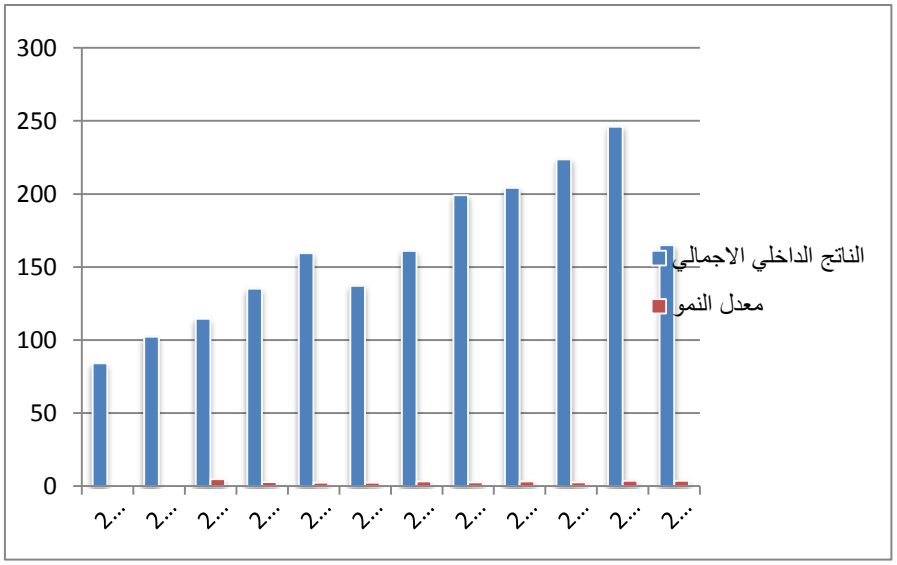

المصدر: **من إعداد الباحثين اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر .2008.2013 2015/**

Opec annual statistical bulltein 2005 at : www.opec.org

كما أشرنا سابقا إلى أن الصادرات النفطية عرفت بحبوحة من سنة 2000 إلى غاية 2015، مأثر على عدة مؤشرات اقتصادية على رأسها الناتج الداخلي الخام الذي عرف قفزة نوعية من حوالي 100 مليار دولار سنة 2000 إلى غاية 250 مليار دولار سنة 2014، ثم بدأ ينخفض سنة 2015.

2-2– بالنسبة للاحتياطات من العملة الصعبة :

الشكل رقم(04): يوضح أثر ارتفاع العائدات النفطية على حجم احتياطات الجزائر من العملة الصعبة (2004 –2015)

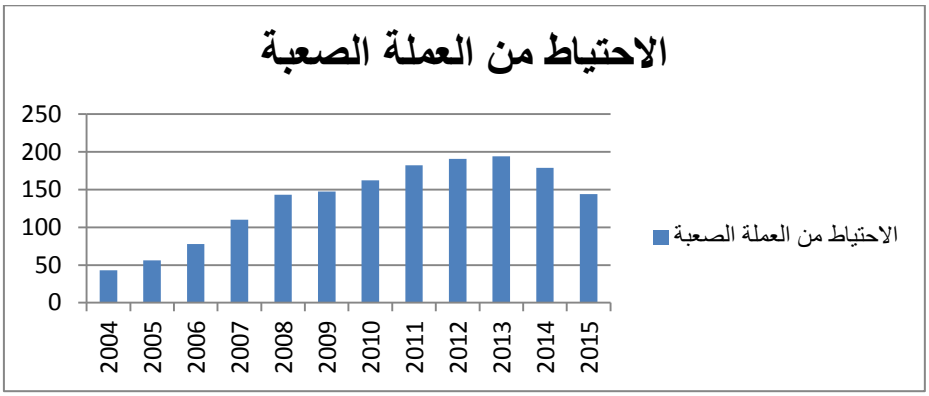

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنتي 2008.2013.2015.

احتياطي العملة الصعبة هو بدوره عرف تحسن ظاهر في الفترة التي تجاوز فيهل سعر البترول 100 دولار للبرميل حيث نلاحظ أن سنوات 2011، 2012، 2013، 2014 بلغ الاحتياطي قرابة 200 مليار دولار ما يبين أن الجزائر كانت تعرف استقرار اقتصادي.

2–3– بالنسبة للميزان التجاري وميزان المدفوعات:

الشكل رقم(05): يوضح أثر ارتفاع العائدات النفطية على رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات (2004–2015)

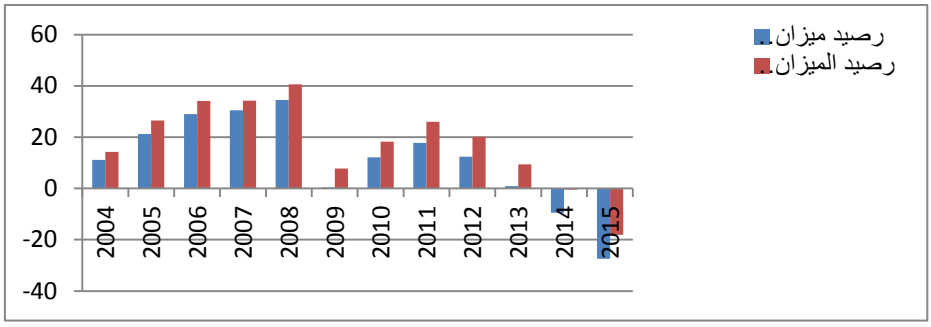

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنتي 2008.2013.2015.

سمح الاستقرار الاقتصادي والوضع المالي الذي عرفته الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط، بتحسن مؤشرات الميزان التجاري وميزان المدفوعات حيث يظهر من خلال الشكل أن رصيدهما كان موجبا خلال هذه الفترة.

2-4- **بالنسبة لحجم المديونية :**

الشكل رقم(06): يوضح أثر ارتفاع العائدات النفطية على حجم المديونية (2004-2013)

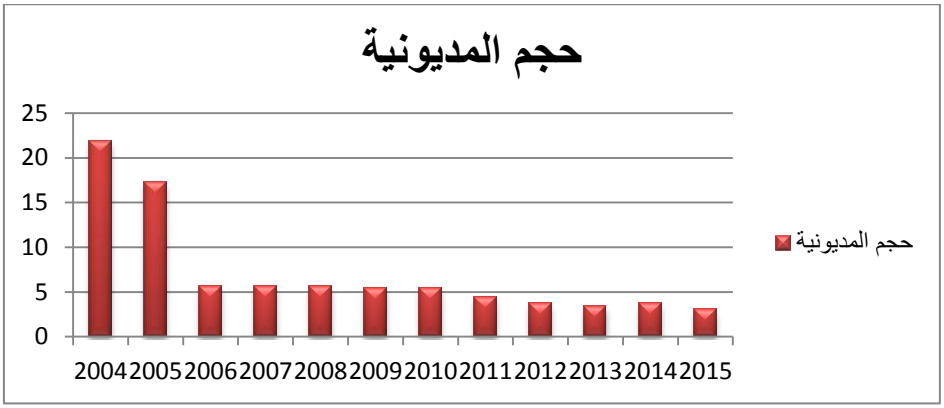

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنتي 2008.2013.2015.

بالرجوع إلى السياسة المنتهجة من طرف رئيس الجمهورية في تلك الفترة، وبفضل الوضع الاقتصادي للبلاد فقد تم تسوية مجموعة من الديون وهذا سنة 2006.

2-5- بالنسبة لمعدل التضخم:

الشكل رقم(8): يوضح أثر ارتفاع العائدات النفطية على معدل التضخم (2004-2013)

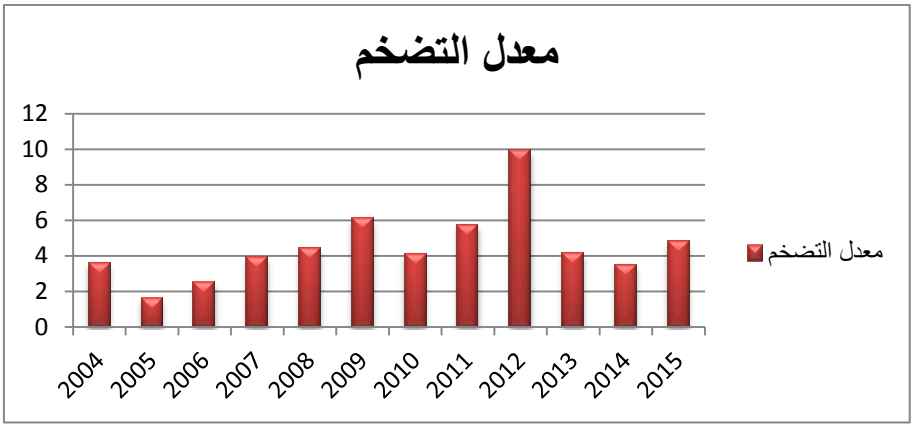

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنتي 2008.2013.2015.

نلاحظ أن الاستقرار الاقتصادي الراجع إلى ارتفاع أسعار النفط لم يؤثر على معدل التضخم، الذي كان يتراوح بين 4 و 10 % ، وهذا سببه أن الحجم المالي للبلاد لم يعكس الوجه الحقيقي الذي يعتبر ريعيا ولا يضم أي بنية صناعية.

2-6- بالنسبة لمعدلات البطالة:

الشكل رقم(09): يوضح أثر ارتفاع العائدات النفطية على معدلات البطالة (2004-2015)

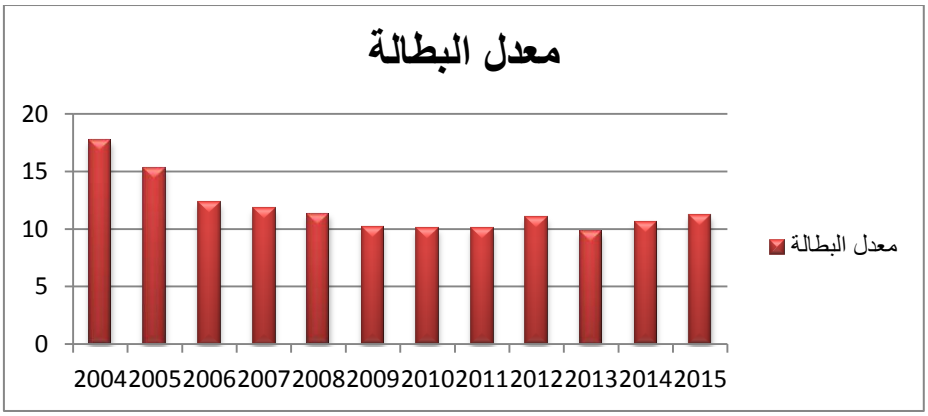

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنتي 2008.2013.2015..

من خلال ملاحظة المؤشرات السابقة يظهر أن الارتفاع في أسعار النفط الذي رفع بدوره من الصادرات النفطية كان له تأثير إيجابي على جل الاقتصاد الجزائري، إذا يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري وبالأحرى العائدات الجزارية هي عائدات بترولية وفقط حيث تمثل هذه الأخيرة 97 % من الاقتصاد الجزائري.

ومن هنا يمكن القول أن أي تغير في سعر البترول سيؤثر مباشرة على الاقتصاد الجزائري الذي هو ريعي محض.

2-7- إنشاء صندوق ضبط الموارد :

1- تعريف صندوق ضبط الموارد: "Fonds de Régulation Des Recettes" هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة، و بالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص و قد أنشأ بموجب المادة 10 من قانون المالية التّكميلي لسنة 2000التي تنص على ما يلي: يُفتح في كتابات الخزينة العمومية حساب تخصيص خاص رقم 103- 302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد"[2] . وأهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة أي أنها لا تخضع لقواعد و مبادئ إعداد و تنفيذ الموازنة العامة، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية "البرلمان".

بما أن أداء الاقتصاد الجزائري يتحدد بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية فإنه يمكن تقسيم الدوافع التي حفزت الحكومة على أنشاء هذا الصندوق إلى:

1- الدوافع داخلية:

إن عملية تحديد و استنتاج هذه الدوافع يتطلب منا أولا عرض مؤشرات عن الاقتصاد الجزائري تعكس كونه اقتصادًا يعتمد بدرجة كبيرة على أداء القطاع النفطي[3] و هو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(01): مؤشرات مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بالقطاع النفطي خلال المدة (1996-2000)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

القطاع	1996	1997	1998	1999	2000
نسبة قطاع المحروقات منPIB	**28.6**	**29.6**	**23**	**27.8**	**39.4**

نسبة الجباية البترولية من إيرادات الموازنة العامة للدولة	**63**	**63.96**	**54.98**	**61.89**	**76.87**
نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات	**95.44**	**95.34**	**96.36**	**96.62**	**97.27**

المصدر: بوفليح نبيل و لعاطف عبد القادر، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر.

1-1- تأثير قطاع المحروقات على معدل النمو الاقتصادي: يشكل قطاع المحروقات نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ متوسط مساهمة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996-2000):29.68%،مع العلم أن سنة 2000 تعد السنة التي سجل أكبر نسبة حيث مثل قطاع المحروقات نسبة39.4% من الناتج المحلي الإجمالي و هو ما يؤكد الأهمية المتزايدة التي ما فتئ يسجلها هذا القطاع من سنة لأخرى مما يعني أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات.

1-2- تأثير قطاع المحروقات على الموازنة العامة للدولة: تعد الجباية البترولية المورد الرئيسي لإيرادات الدولة و هو ما تؤكده معطيات الجدول رقم (1) إذ بلغت نسبة الجباية البترولية من الإيرادات العامة للدولة 64.12% كمتوسط خلال الفترة (1996- 2000) مع العلم أن هذه النسبة سجلت أكبر قيمة لها في سنة 2000 لتصل إلى 76.86%، كل ذلك يعني أن الموازنة العامة للدولة تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط على المستوى العالمي، و باعتبار أن تمويل السياسات الاقتصادية العامة للدولة يتم بواسطة الموازنة العامة للدولة فإنه يمكن القول أن أداء قطاع المحروقات يعد المحدد الرئيسي لاستقرار و استمرار تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية في الجزائر.

1-3- تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات: تشكل صادرات قطاع المحروقات المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر باعتبار أن صادرات هذا القطاع مثلت نسبة 96.20% كمتوسط خلال الفترة محل الدراسة ، بما أن الميزان التجاري يمثل أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات يمكن القول أن أداء قطاع المحروقات يؤثر بشكل مباشر على توازن ميزان المدفوعات في الجزائر.

2- الدوافع الخارجية:

2-1- تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية: إن أسعار النفط تتميز بعدم استقرارها نظرًا لتأثُّرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية و السياسية و الطبيعية ، هذا ما يؤدي إلى تعرض اقتصادات الدول النفطية و من بينها الجزائر لصدمات إيجابية أو سلبية حسب مستوى الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية للنفط [4].

2-2- رواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية بين معظم الدول النفطية: لقد راجت فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية لدى معظم الدول النفطية و على وجه التحديد في مطلع القرن الحالي، إذ تم إنشاء 28 صندوقا سياديا خلال المدة(2000- 2010) من أصل 48 صندوقا تم إنشاؤها مند عام 1953 و لذلك يمكن تسمية هذه المدة (2000- 2010) بمرحلة رواج بالنسبة للصناديق السيادية، إذ تم خلالها إنشاء ما يزيد عن 58% من إجمالي هذه الصناديق السيادية علما أن معظمها يتم تمويلها من عوائد الثروة النفطية[5].

جدول رقم(02): يوضح تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2015

ا

لوحدة :مليار دينار جزائري

السنوات	2000-2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الموارد							
رصيد الصندوق في نهاية السنة السابقة	4280.1	4316.5	4842.8	5381.7	5633.7	5563.5	5284.8
الجباية البترولية الفعلية (التي تم تحصيلها)	19876.2	2820.01	3829.720	4054.3	3678.1	4070.90	4357.1
الجباية البترولية وفقا لقانون المالية (اعتمادا على السعر المرجعي لبرميل النفط(*)	10605.7	1501.7	1529.4	1519.0	1615.9	1577.7	1722.94
فائض قيمة الجباية البترولية	9270.5	1318.3	2300.3	2535.3	2060.2	2491.20	2634.1
الاستخدامات							
تخفيض حجم المديونية	2600.2	0	0	0	0	0	0
تسبيقات لبنك الجزائر	608	0	0	0	0	0	0
تمويل عجز الخزينة	1745.9	791.9	1761.5	2283.3	2131.4	2771.80	3489.76
رصيد الصندوق في نهاية السنة 12/31	4316.5	4842.8	5381.7	5633.7	5563.5	5284.84	4429.2

Source : Ministère des Finances, Note de présentation du projet de la loi de finances pour 2015

http// :www.dgppmf.gov.dz/index. php/dpnnees–statistique ?id=78

3– أسباب انخفاض أسعار النفط :

الشكل رقم (10): يمثل انخفاض أسعار النفط

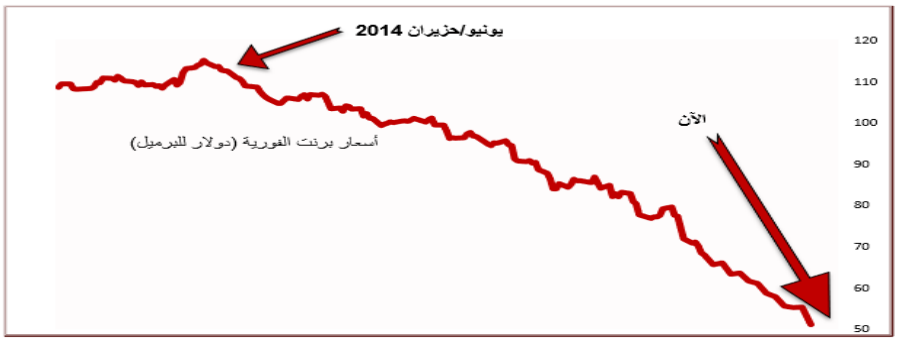

المصدر :تقرير البنك الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، العدد الرابع يناير 2015،ص 01.

جدول رقم(03) : يمثل أسعار نفط الجزائر 2014–2015 دولار/برميل

نوع الخامات	2014	2015					نسبة التغير(%)
		الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	متوسط 2015	
خليط الصحراء الجزائري	99.6	54.3	61.9	50.6	44.5	52.8	46.8-

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك ، تقرير الأمين العام السنوي 2015، Opec bulltein .varuous issues

هناك مجموعة من العوامل التي فرضت ضغوطا خافضة للأسعار النفط أهمها[7]:

1-ظهور إنتاج النفط الصخري:الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، وقد أضاف هدا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي .

2-التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) :تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) اكبر الأطراف الفاعلة في السوق النفط الخام العالمية، وقد شهدت الفترة الأخيرة تغيرا في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ حصتها السوقية على حساب الأسعار فقد فاجأت المنظمة – في اجتماعاتها الأخيرة –الجميع باتخاذها قرارا بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو مما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعار. وهدا القرار جاء على العكس تماما مما قامت به المنظمة خلال فترة الأزمة المالية العالمية (2008- 2009)عقب انهيار أسعار النفط، حيث خفضت من الإنتاج مما ساعد على انتعاشها مجددا .

3-الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية :وهدا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما.

4-تراجع الطلب العالمي خاصة في الأسواق الصاعدة، كالصين التي تستهلك لوحدها ثلثي الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي من البترول.فقد شهدت الصين في الآونة الأخيرة صعوبات اقتصادية تمثل ت في انهيار كبير في صادراتها واستثماراتها التي تمثل ثلثي (3/2) ناتجها المحلي الإجمالي، وهدا راجع أساسا إلى تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية بسبب الارتفاع الكبير في معدلات الأجور المحلية فيها في السنوات الأخيرة

5-الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة، وخاصة في ظل الاستعاضة عنه ببدائل أخرى.

4–تحديات الاقتصاد الجزائري وحتمية الولوج إلى بدائل خارج المحروقات:

إن تحليل أداء الاقتصاد الجزائري سواء في ظل الإصلاحات أو خلال سياساتها التوسعية ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي سواء على المستوى الجزئي أو الكلي ضعف وهشاشة نسيجها الاقتصادي فليس من الممكن المواصلة في ضخ أموال طائلة دون نمو موازي حيث ان انفاق1% من طرف الدولة سيؤدي إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي 2.5 % إلى 3 % في حين ضخت الجزائر ما يعادل 18 % من الناتج المحلي الإجمالي بتسجيل نمو قدره 5.5 % مم يعكس اثر المضاعف [8].

ومن أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري نجد :

- نسيج اقتصادي غير فعال وغير متجانس وهيمنة الريع البترولي .

- الاعتماد على نموذج الميزة النسبية والدي يعني السعي للإنتاج وتصدير سلع التي تتمتع بها الدول في إنتاجها بانخفاض في تكاليف الإنتاج لدى كان التركيز ومزال على إنتاج النفط الخام وبعض الموارد الطبيعية المحدودة.
- أعفت الموارد النفطية الدولة من الحاجة إلى فرض الضرائب كما قلصت إعادة توزيع الثروة .
- ارتفاع نسبة الشباب وما يعانيه على صعيد سوق العمل أين بلغت معدلات البطالة 9 %من اليد العاملة.
- تدني الملائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. سوق العمل تتطلب كفاءات عجزت أنظمة التعليم عن توفيرها مما يؤكد التناقض بين سوق العمل وأنظمة التعليم غير المواكبة وبالتالي موارد بشرية غير مؤهلة.
- اتجاه الاقتصاد إلى قطاعات غير منتجة يغلب عليها التنوع في الخدمات مثل التجارة رغم أن هده الاتجاهات تعطي انطباعا ظاهريا بالرفاه لكنها في الحقيقة تعمق الأزمة الهيكلية في الاقتصاد لكون هده القطاعات تعد قطاعات طلب لا عرض.
- ضعف شديد في مرونة الجهاز الإنتاجي .
- تراخي جهود الإصلاح أدى إلى ارتباط الاقتصاد بالريع النفطي فان ارتفاع أسعار النفط كان عاملا لتعميق روح الرفاه لا روح الإنتاج الذي لم يتحقق بعد.
- ضعف التطور التكنولوجي في مختلف القطاعات لضمان نمو مستدام.
- محيط اقتصادي مشوه بالبيروقراطية وانتشار الفساد بجميع أنواعه يعكسه تراجع مؤشرات بيئة الأعمال ومؤشر جاذبية الاستثمار وضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري .

و لمواجهة هده التحديات على السياسة العاملة ان تعمل على توفير مجموعة من الاليات للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، فمستقبل الجزائر رهين بمدى قدرته على صناعة الخيارات مكملة للمحروقات[9] .

1- **التنويع الاقتصادي كإستراتيجية بديلة** : يقصد بالتنويع الاقتصادي أن على الدولة إنتاج وبالتالي التصدير قائمة واسعة من المنتجات، ويتضمن هدا التعريف كذلك تنويع صادرات مثلا الخدمات الصحية، التعليم، والسياحة (هدا يعني دخول السياح للحصول على خدمات السياحة المحلي) ، وبالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أن على البلد ان ينتج للتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات[10]. تهدف سياسة التنويع الاقتصادي الى تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي بعينه دون القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وعادة ما تحدد أهداف التنويع الاقتصادي بثلاثة أهداف متداخلة هي: زيادة معدل النمو الاقتصادي ، توسيع

قاعدة الإيرادات، رفع القيمة المضافة القطاعية[11] . وبغية تحقيق ذلك يجب تفعيل القطاع الصناعي، وهذا طبعا بعد تنمية القطاع الزراعي الذي أصبح مهملا بالرغم من أنه القطاع الرئيسي، كما على الدولة التوجه نحو تحسين خدماتها السياحية وهذا كون الجزائر تزخر بمناظر جد خلاب وهي ضمن المراتب العشر الأولى وهذا التصنيف حسب المنظمة العالمية للسياحة، ويجدر بنا الإشارة إلى العامل البشري حيث يبقى العنصر المهم والوحيد في تفعيل استراتيجية تنويع اقتصادي تهدف إلى تنمية اقتصادية على المدى الطويل وهذا لايمكن إلى من خلال الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تكوينه وتدريبه وإعلامه بكل مستجدات العولمة الجديدة.

الطاقة المتجددة : وفي هدا السياق تسعى الجزائر حاليا إلى ولوج عالم الطاقات المتجددة وقد وضعت إستراتيجية تهدف من خلالها إلى إدماج الطاقات الجديدة والمتجددة كأحد المحاور الأساسية للسياسة الطاقوية الوطنية للمساهمة في تنوع مصادر الطاقة في إنتاج الكهرباء وكدا التحكم في المعارف والتكنولوجيات الخاصة بها. حيث تم الإشراف حاليا على انجاز عدد من المشاريع الحيوية في الصحراء ترمي من خلالها الى رفع القدرة الإنتاجية من الطاقة الشمسية لتعادل 06% من الإنتاج الوطني للطاقة عام 2015 ولتعادل 10% بحلول عام 2020. يذكر أن الحكومة الجزائرية قررت أن تدرج ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2012، تخصي نسبة 1 %من الجباية المحصلة من المحروقات لتطوير الطاقات الجديدة والمتجددة ولترقية الاستعمال الأنجع للطاقات التقليدية [12].باعتبار أن الطاقة المتجددة في الجزائر غير مكلفة نسبيا من شانها أن تكون كبديل للطاقة الأحفورية وكداك دافع بيئي للحد من الغازات المنبعثة .هدا سوف يعمل على تامين الطاقة بشكل مستقر.

تحديات الغاز الصخري :إن قرار الحكومة الجزائرية المتعلق باستكشاف واستغلال المحروقات الصخرية جعلها أول دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتخذ خطوة من هدا النوع، وحسب تقرير الوكالة الأمريكية للطاقة احتياط الجزائر من الغاز الصخري القابل للاستغلال يقدر ب19800 مليار مكعب محتلة المرتبة الثالثة عالميا بعد كل من الصين والأرجنتين ب07 أحواض للغاز الصخري وهي مويدير، احنات ، بركين ،غدامس ، تيميمون، رقان وتندوف.هدا سوف يجعل الجزائر من اكبر المنافسين لدول عظمى كأمريكا رغم نقص الإمكانيات و الخبرة [13].

2- **إصلاح البيئة المؤسساتية**: الجزائر من بين الدول التي فشلت فيها معظم السياسات الإصلاح الاقتصادي في تنويع اقتصادها وزيادة حجم صادراتها خارج المحروقات .في تقرير للبنك العالمي 2002

أكد على نجاح سياسات التنمية في البلدان النامية يتطلب أن ترافق سياسات الإصلاح الاقتصادي إصلاحات في المؤسسات الرسمية، كما أن المشاكل المرتبطة بقيود المؤسسات غير الرسمية، مثل الفساد يمكن أن تؤدي إلى حالة مرتفعة من عدم التأكد والى ارتفاع في تكلفة المبادلات بالنسبة للأعوان الاقتصاديين، مما يؤدي إلى انخفاض في أداء الأعمال ونمو اقتصاد منخفض [14]. العادات و السلوكات الموروثة عن النظام الاشتراكي السابق أدت إلى عرقلة سياسات الإصلاح الاقتصادي و عملية التحول إلى اقتصاد السوق، فبرنامج الإصلاح التي طبقتها الجزائر بعد 1990 تحت إشراف المؤسسات الدولية كانت تتطلب إحداث تغيرات جذرية ، فقد كانت تستند إلى النهج الليبرالي بينما الجزائر كانت بلد تسيره الإيديولوجية الاشتراكية سواء في البرامج السياسية أو الاقتصادية ،وبناءا على هدا فان نجاح هدا التحول كان يتطلب مجموعة شروط ، من بينها أن يقبل الفاعلين والمشاركين في مسار التحول التغيير ، فادا قاومت المؤسسات غير الرسمية(العادات والتصرفات،...) في الجزائر التغير، ولم تساير التغيرات في المؤسسات الرسمية ، فمن المتوقع أن لا تحقق جهود الإصلاح والتحول أهدافها المخططة، وكان هدا هو الحال في الجزائر[15].

الخاتمة:

إن أزمة انخفاض أسعار النفط مع منتصف سنة 2014 أبانت على أن الاقتصاد الجزائري يعاني كباقي الدول الغنية بالموارد الطبيعية من اختلال في هيكله الإنتاجي باعتماد شبه كلي على العوائد النفطية لتوفير التمويل اللازم لسير العجلة الاقتصادية، ناهيك عن تأثير العوائد الريعية على الاستقرار الاقتصادي(تشخيص المرض الهولندي) وجعلته مرهونا بتقلبات أسعار النفط العالمي. يمكن للوضع الراهن أن يكون فرصة للحكومة الجزائرية لخلق اقتصاد متنوع و تبني برامج إصلاح اقتصادي تهدف إلى خلق بدائل لتجاوز تبعية نضوب وتقلبات أسعار النفط

لدا أهم الاقتراحات والتوصيات التي يمكن تقديمها من خلال هده الدراسة:

- أصبح خلق اقتصاد جزائري متنوع خارج المحروقات ضرورة ملحة .
- ضرورة إصلاح البيئة مؤسساتية وفق ما يتناسب مع الإصلاحات والتوجهات الاقتصادية.
- توفير المناخ المناسب لجلب تدفقات الاستثمار المباشر الاجنبي .
- الاستفادة من العوائد النفطية بشكل فعال في تمويل قطاعات التنويع الاقتصادي .

– الاهتمام بقطاع الزراعة، الصناعة، السياحة والموارد البشرية .

– الاهتمام بمجال الطاقة المتجددة والمحروقات الصخرية.

المراجع:

[1]– د. سمير صارم، «**إنه النفط !! الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق** »، دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى 2003، ص 31.

[2]– قانون رقم 2000– 02 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000،نص المادة رقم 10، الجريدة الرسمية العدد 37، الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000،ص07 .

[3]– نبيل بوفليح ، **فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، 4– 2010، ص 83 .

[4]– زواري فرحات سليمان ، **دور صناديق الثروة السيادية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة (دراسة مقارنة لحالة الجزائر و النرويج)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 – 2012 ، ص 208.

[5]– يسرى مهدي حسن و رافع احمد حسن، الصناديق السيادية ، ومتطلبات إنشاء صندوق سيادي للعراق، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة بغداد،ص08.

[6]– عيه عبد الرحمان، **دور السياسة الاقتصادية الجزائرية من 2000 إلى 2011**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الصدر في 05جوان 2011 ،ص:213.

[7]– عبد الجيد مرغيث، الصناديق السيادية ، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة لتكيف مع الصدمة ، كلية العلوم الاقتصاد ية، جامعة جيجل، ص 02.

[8]–حوشين كمال ، بوسبعين تسعديت، تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري ،التحديات و السيناريوهات المستقبلية،مداخلة ضمن اليوم الدراسي ،"نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط"، يوم 05 ماي 2015،جامعة البويرة ، الجزائر ،ص05.

[9]–ناجي التوني،ملخص وقائع إجتماع الخبراء حول مسيرة التنويع الاقتصادي في الوطن العربي،يوم25–26 سبتمبر2001،لبنان، ص4–5.

[10]-Paul G. Hare , Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges , CEATRE FOR ECONOWC REFORM AND TRANSFORIL4TION School of Management and Langages, Hofot-Watt University Discussion Paper 2008/04, July 2008

[11]-ضيف أحمد،أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)،مرجع سابق ،ص196.

[12]أ.د. بقة الشريف و أ. زغبي نبيل، واقع قطاع المحروقات الجزائري في ظل السياسات الطاقوية الأوروبية الجديدة ورقلة– /جامعة قاصدي مرباح 1جامعة سطيف المؤتمر الأول :السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية

[13]-Werenfels Isabelle , obstacles to privatisation of state-owned industries in Algeria : The political economy Ofa distributive conflict , Thejoumal of north African studies , Vol. 7 , N.O1, 2002 , p. 1 28.

14- شكوري سيدي محمد ، **وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود، بنوك و مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان – 2012 ، ص 112.